الأمـم المتحـدة

S/PV.4868

مجلس الأمن
السنة الثامنة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٨٦٨**
الخميس، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/١٧
نيويورك

الرئيس:	السيد غسبار مارتنس	(أنغولا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	اسبانيا	السيد أويارذون
	ألمانيا	السيد بلوغر
	باكستان	السيد أكرم
	بلغاريا	السيد ريتشيف
	الجمهورية العربية السورية	السيد المقداد
	شيلي	السيد مونيوز
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	غينيا	السيد بوبكر ديالو
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	الكاميرون	السيد بنوم
	المكسيك	السيد أغيلار سنسر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونس باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد نغروبونتي

جدول الأعمال

الحالة بين العراق والكويت

03-62452 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٧.

وداع السيد أدولفو أغيلار سنسر، الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أفهم أن هذه هي الجلسة الأخيرة لمجلس الأمن التي يكون فيها زميلنا السفير أدولفو أغيلار سنسر، الممثل الدائم للمكسيك، حاضرا معنا. وأود أن أنتهز هذه الفرصة، بالنيابة عن أعضاء مجلس الأمن، لأحيي السفير أدولفو أغيلار سنسر على إسهامه في أعمال المجلس، وبخاصة على إسهامه في لجنة جزاءات سيراليون.

وبصفته عضوا في المجلس، فقد تميز باهتمامه المكثف بالدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في فترة ما بعد الصراع. وفي نيسان/أبريل من هذا العام جعل من تلك المسألة الموضوع الرئيسي لاختتام رئاسته. ونتيجة لذلك، عقد المجلس مناقشة بناءة بشأن استعادة ظروف الأمن وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان وبناء المؤسسات وإعادة البناء الاجتماعي والاقتصادي في الدول الخارجة من الصراع.

وبصفته رئيسا للجنة جزاءات سيراليون فإنه لم يعمل بنشاط لإنجاز تفويض اللجنة فحسب، وإنما قاد مجلس الأمن في التوصل إلى نهج شامل تجاه ليبريا. كما أن قيادته لبعثة مجلس الأمن إلى غينيا – بيساو اتسمت بالفعالية، الأمر الذي قدره كثيرا جميع زملائه.

ولدى توديعنا السفير أدولفو أغيلار سنسر، أتمنى له، بالنيابة عن أعضاء المجلس، كل النجاح في مساعيه المقبلة.

السيد أغيلار سنسر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): عملي في مجلس الأمن بصفتي الممثل الدائم لبلادي كان لي شرفا ومسؤولية لا نظير لهما. فمجلس الأمن هو الهيئة التي تتخذ، بالنيابة عن الأمم المتحدة واستنادا إلى ميثاق الأمم المتحدة، أهم القرارات من أجل صون السلام والأمن في العالم. ومجلس الأمن من وجهة نظر المكسيك ووفدها هو الهيئة التي تحدد المصالح الجماعية لجميع الدول، ويجب أن يكون كذلك، وهو الجهاز الذي يجب أن يعمل من أجل الحفاظ على القانون الدولي.

وأود أن أعرب عن امتناني الشخصي لكم سيدي الرئيس ولجميع أعضاء مجلس الأمن الذين عملت معهم على مدى هاتين السنتين تقريبا في كثير من المهام التي جمعتنا سويا والتي نعقد المناقشات، ونتفق في معظم الأحوال، بشأنها. وقد نجحنا خلال هذين العامين في أن نصنع مجلس أمن متزايد القوة.

كما أود أن أعرب عن امتناني لأفرقة جميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن التي حظينا بشرف العمل معها، والامتنان بصفة خاصة للأمين العام الذي هو بمثابة الضوء الذي يرشد هذه المنظمة. ونتقدم له بالشكر على القيادة التي ألهم بها أعمالنا. ونقدم دعمنا ومحبتنا للأمم المتحدة، ولفريقه. وأود كذلك أن أشكر جوزيف ستيفانيدس، ونورما تشان، وأليك مارتينوفيتش، وشولا أوموريغي، وتروي سيتياوان، ونسيت بالتأكيد بعض الأسماء. وأود أن أشكر كل من عملنا معهم بصفة يومية وفي المناسبتين اللتين ترأست فيهما المكسيك المجلس خلال هذه الفترة.

وأتقدم بمعاني الشكر الخاص للغاية كذلك للمترجمين الشفويين الذين كان عليهم أن يفكوا طلاسمنا، والذين ساعدونا في كثير من المناسبات على الإعراب لأعضاء المجلس عن آرائنا هنا في هذه القاعة، وعلى أن يفهم كل منا آراء الآخر سواء هنا أو في الاجتماعات غير الرسمية.

كذلك أعرب عن تقديري لفريق الأمن في الأمم المتحدة. وأود أن أبلغ روكي رسميا بأن القهوة المكسيكية ستظل تتدفق إلى مجلس الأمن حتى في غيابي.

لقد مررت خلال العامين اللذين عملتهما في الأمم المتحدة بتجربة فذة. وكشأن الكثير من المندوبين الآخرين، أول ما يتعلمه المرء لدى وصوله إلى الأمم المتحدة هو كيف ينتقدها. والشيء الثاني الذي يتعلمه هو كيف يدافع عنها ويحبها. أما الشيء الثالث الذي يتعلمه فهو أن يحتاج إليها. ذلك أن الأمم المتحدة في الواقع منظمة لا غنى عنها لا تتألف فقط من دولها الأعضاء، بل هي أيضا منظمة يجب أن يشعر جميع مواطني العالم بالانتماء إليها.

ويجب علينا، نحن مواطني العالم، أن نكون المدافعين عن الأمم المتحدة، ويجب أن نخلد أعمالها في المجتمع المدني. والمكسيك من البلدان الملتزمة بالتعددية والملتزمة بالأمم المتحدة، وستظل على التزامها هذا بنفس الإرادة والعزيمة وبنفس التصميم الذي حاولت به العمل في تمثيل بلادي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر الممثل أغيلار سنسر، ونحن جميعا نشاطره نفس المشاعر.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة بين العراق والكويت

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة. أرحب بحضور الأمين العام، السيد كوفي عنان، هذه الجلسة، وأعطيه الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): بما أن هذه ستكون المرة الأخيرة التي أتكلم فيها في هذه القاعة بحضور صديقي السفير أغيلار سنسر، ممثل المكسيك، اسمحوا لي أيضا أن أقول كم سنفتقده، وكم سنفتقد ألمعيته، وخفة ظله، وروح استقلاله، وإحساسه الحاد بالعدالة والإنصاف. لقد قدم إسهاما كبيرا، ويسعدني أن أعلم أنه، رغم مغادرته لنا وللأمم المتحدة ومجلس الأمن، فإن الأمم المتحدة ستصحبه وسيكون أحد سفرائنا في الخارج، وسيتكلم عن دور هذه المنظمة الهام الذي لا غنى عنه. سوف نفتقدك سيدي السفير، ويمكنك أن تغادرنا وأنت تعلم تماما أنك قد تركت أثرا وقدمت شيئا مذكورا.

يجتمع المجلس اليوم بمناسبة إتمام واحدة من أكبر المهام التي أسندت للأمانة العامة وأكثرها تعقيدا ومخالفة للمعتاد على الإطلاق، وهي البرنامج الإنساني الوحيد الذي كان يمول بأكمله من موارد الأمة التي صمم لمساعدتها.

فالولاية التي أسندتموها إلينا بالوصاية مؤقتا على صادرات العراق من النفط وتخصيص إيراداته لبرنامج إنساني هي ولاية لا مثيل لها في تاريخ الأمم المتحدة. لقد كانت مهمة نشأت من جراء الجزاءات التي فرضها هذا المجلس أيضا على العراق، بعد غزوه واحتلاله الكويت في آب/أغسطس ١٩٩٠. ولم يكن سوى القلة منا في ذلك الوقت يمكنهم أن يتخيلوا بقاء تلك الجزاءات مفروضة لمدة ١٣ عاما تقريبا، أو الثمن الفادح الذي ستفرضه على صحة وتغذية الملايين من الأبرياء، لا سيما أشد الناس ضعفا.

لقد اقترحت الأمم المتحدة في فترة مبكرة ترجع إلى عام ١٩٩١، مع تنامي القلق بشأن الحالة الإنسانية في البلد، بعض تدابير لتمكين العراق من بيع كميات محدودة من النفط للوفاء باحتياجات شعبه. ورفضت حكومة العراق تلك العروض الواردة في قراري مجلس الأمن ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧١٢ (١٩٩١). وبحلول عام ١٩٩٥، بعد إغلاق الباب أمام الصادرات والواردات، تدهور مستوى الخدمات الأساسية من الكهرباء إلى رعاية المستشفيات والتعليم بشكل حاد في العراق. ومع ذلك، لم تظهر أي بوادر على أن

العراق سيمتثل سريعا امتثالا كاملا للشروط التي فرضها المجلس لرفع الجزاءات.

وفي نيسان/أبريل ١٩٩٥، بعد أن رأى المجلس، وقد أصاب، أنه يجب تجنيب العراقيين الأبرياء قدر الإمكان عواقب رفض حكومتهم الامتثال، اتخذ القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) المنشئ لبرنامج النفط مقابل الغذاء. ولم توافق حكومة العراق على توقيع مذكرة تفاهم في هذا الصدد حتى أيار/مايو ١٩٩٦.

وكانت أولى صادرات النفط العراقي بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، ووصلت أولى شحنات الأغذية في آذار/مارس ١٩٩٧. وبموجب البرنامج، طُلب إلى الأمين العام أن يشرف على بيع النفط العراقي وأن يراقب إنفاق عائداته على فئات وخدمات محددة لصالح الشعب العراقي.

وخلال ما يقرب من سبعة أعوام من عمل برنامج النفط مقابل الغذاء كان من الضروري أن يواجه البرنامج مجموعة تكاد لا توصف من التحديات، مستخدما زهاء ٤٦ بليون دولار من متحصلات الصادرات العراقية لأجل الشعب العراقي. وقامت تسع وكالات وبرامج وصناديق مختلفة تابعة للأمم المتحدة بموجبه بإنشاء وإدارة العمليات الإنسانية في العراق، ملبّية احتياجات السكان المدنيين الشاملة لنحو ٢٤ قطاعا اقتصاديا واجتماعيا.

وخلال السنوات السبع هذه، أوصل البرنامج ما يكفي من الحصص الغذائية لإطعام جميع السكان الـ ٢٧ مليونا في العراق. ونتيجة لذلك، انخفض سوء التغذية بين الأطفال العراقيين بنسبة ٥٠ في المائة، وأدّت حملات التطعيم الوطنية إلى تخفيض وفيات الأطفال بسبب الأمراض التي يمكن الوقاية منها، ومنذ ثلاث سنوات حتى الآن لم يبلَّغ عن أية إصابات بشلل الأطفال في العراق. وانخفض عدد حالات انقطاع التيار الكهربائي في بغداد في ذروة التحميل في الصيف. وأصبح الماء النقي متاحا بقدر أكبر للاستعمال الشخصي. ومكّن البرنامج المدارس المزدحمة في جميع أنحاء البلاد من العمل في نوبتين بدلا من ثلاث نوبات.

واسمحوا لي أن أُشدّد على أن معظم الأعمال التي نفذها برنامج النفط مقابل الغذاء في العراق قام بها مواطنون عراقيون يعملون مع الأمم المتحدة. وأود أن أُعرب عن امتناني لموظفينا من المواطنين العراقيين، وإعجابي بكفاءتهم وإخلاصهم وتفانيهم. وقد تحمل كثيرون منهم مخاطر كبيرة في تنفيذ البرنامج. وفي الحقيقة، فقد عدد كبير منهم أرواحهم، وإني أُشيد بذكرى هؤلاء على وجه الخصوص.

واسمحوا لي أيضا أن أشيد بالموظفين الدوليين الذين عملوا في البرنامج، لا سيما المدير التنفيذي للبرنامج، بينون سيفان. فقد خدم المنظمة في هذا البرنامج، كما خدمها في مهامه السابقة العديدة، على نحو يتجاوز كثيراً ما تقتضيه الوظيفة.

غدا، عند منتصف الليل، سنسلم سلطة التحالف المؤقتة، عملا بقرارات مجلس الأمن، جميع هذه المسؤوليات، بالإضافة إلى ما تبقى من أموال وأصول - تتراوح الأصول من المدارس إلى محطات توليد الطاقة الكهربائية، بالإضافة إلى أغذية وأدوية وإمدادات أساسية أخرى تبلغ قيمتها نحو ٨,٢ بليون دولار أمريكي.

وسيستمر التوريد الفعلي لهذه المواد لبعض الوقت في العام القادم. وبعد إنهاء البرنامج، ستُحوّل أية مبالغ لم تُنفق أو لم تخصص للصرف إلى صندوق تنمية العراق.

ويسرني أن أقول إن سلطة التحالف المؤقتة تتخذ ترتيبات لنقل معظم العراقيين، يبلغ عددهم ٥٠٠ ٢ فرد، الذين كانوا يعملون مع الأمم المتحدة في المحافظات الشمالية الثلاث إلى وظائف في الحكومة المحلية. وآمل أن يلقى

زملاؤهم الذين يعملون في وسط وجنوب العراق - يزيد عددهم جميعا على ٨٠٠ فرد - معاملة مماثلة.

نحن فخورون بأننا تمكنا من تسليم هذا البرنامج الكبير والمكْلف بطريقة منظمة وفي الوقت المحدد، على الرغم من انفلات الأمن حاليا في العراق والهجوم بالقنابل على مقرنا الذي أدى إلى توقف أعمالنا. ونحن جميعا في الأمم المتحدة نحس بمشاعر قوية بالصدمة التي يعيشها العراقيون يوما بعد يوم، خاصة منذ الخسائر القاسية في الأرواح والإصابات التي لحقت بموظفينا في ١٩ آب/ أغسطس - لا بموظفينا الدوليين فحسب، ولكن بموظفينا المحليين أيضا. إننا ننهي برنامج النفط مقابل الغذاء، ولكننا نبقى مصممين على مساعدة العراقيين، الذين طالت معاناتهم، بجميع السبل التي ما زالت متاحة لنا، كما أننا مصممون على تنفيذ جميع الولايات التي ناطها المجلس بنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

بعد المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، أُذن لي بالإدلاء بالبيان التالي باسم المجلس:

"استمع مجلس الأمن إلى بيان الأمين العام ونظر في الإحاطة الإعلامية التي قدمها المدير التنفيذي لبرنامج العراق بشأن إنهاء برنامج الأمم المتحدة الإنساني للعراق في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ (البرنامج) ونقل مسؤولية إدارة أي نشاط متبق في إطار البرنامج إلى سلطة التحالف المؤقتة في العراق وفقا لقرار مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣).

"وأبرز مجلس الأمن الدور البالغ الأهمية الذي اضطلع به البرنامج في توفير المساعدة الإنسانية للشعب العراقي إبان نظام الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على حكومة العراق السابقة. وبموجب هذا البرنامج الفريد، بلغت قيمة السلع الإنسانية التي تم توريدها إلى العراق خلال الفترة من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ إلى آذار/مارس ٢٠٠٣ نحو ٣٠ بليون دولار أمريكي. وقد أتاحت عمليات التوريد تلك تقديم الأغذية والأدوية الأساسية للشعب العراقي بالإضافة إلى توريد معدات ومواد مختلفة لقطاعات الاقتصاد العراقي الرئيسية. وخلال الأشهر القليلة القادمة، سيكون لعقود الشراء المبرمة بموجب هذا البرنامج دور أساسي في إعادة بناء اقتصاد العراق عن طريق توفير سلع حيوية تزيد قيمتها على ٦ بلايين دولار أمريكي.

"ويعرب مجلس الأمن عن عميق امتنانه للأمين العام ولمكتب برنامج العراق ولموظفي الأمم المتحدة الذين عملوا في الميدان في العراق ولسائر وكالات الأمم المتحدة وأجهزتها التي شاركت في عمل البرنامج، ويحيي فيهم التزامهم وكفاءتهم المهنية. ويزجي الشكر أيضا لرؤساء اللجنة ٦٦١ وأعضائها على ما بذلو من جهود متفانية في سبيل تنفيذ البرنامج منذ إنشائه وتنفيذ القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣).

"ويؤكد مجلس الأمن على الحاجة إلى مواصلة الجهود الدولية الرامية إلى إعمار العراق، وفي هذا السياق، يحيط علما، مع الارتياح، بالبيانين اللذين أدلى بهما ممثلا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بشأن التدابير التي تعتزم سلطة التحالف المؤقتة اتخاذها من أجل مواصلة العمل بآليات السداد القائمة ومواصلة عمليات التوريد في إطار البرنامج.

”ويسلم مجلس الأمن بأهمية دور الأمم المتحدة في تنسيق عملية إنهاء البرنامج، بما في ذلك تحويل جميع الأموال الفائضة في حسابات الضمان في أقرب وقت ممكن إلى صندوق تنمية العراق.

”ويذكّر مجلس الأمن بالدور الحيوي المتوقع أن تؤديه الأمم المتحدة بموجب القرارات ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، و ١٥٠٠ (٢٠٠٣)، و ١٥١١ (٢٠٠٣)، حسبما تسمح به الظروف، في عدة مجالات، من بينها مجالات المساعدة الإنسانية وتيسير الإنعاش الاقتصادي والإعمار“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2003/24.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠.